الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

أربعة مرشحين جدد لمنصب رئاسة الجمهورية.. علي ونوس وعزة الحلاق وطليع ناصر وسميح موسى يتقدمون بطلباتهم إلى المحكمة الدستورية العليا

دمشق
سانا - الثورة
الصفحة الاولى
الأربعاء 30-4-2014
تقدم كل من علي محمد ونوس وعزة محمد وجيه الحلاق وطليع صالح ناصر وسميح ميخائيل موسى إلى المحكمة الدستورية العليا بطلبات ترشح لمنصب رئاسة الجمهورية العربية السورية.

وأعلن رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام أمس أن المجلس تلقى من المحكمة الدستورية العليا اشعارات بأن كلا من السيد علي محمد ونوس والدته صافية تولد حمص عام 1973 والسيدة عزة محمد وجيه الحلاق والدتها لميس تولد دمشق عام 1962 والسيد طليع صالح ناصر والدته رسمية تولد كفتين عام 1967 والسيد سميح ميخائيل موسى والدته مريم تولد بطيحة عام 1963 قدموا للمحكمة طلبات بتاريخ 29/4/2014 أعلنوا فيها ترشيح أنفسهم لمنصب رئاسة الجمهورية العربية السورية مع الوثائق المرفقة بها المبينة بالمادة 21 من قانون المحكمة الدستورية العليا.

وأوضحت المحكمة الدستورية العليا أن طلب المرشح ونوس قيد في سجلها الخاص تحت رقم 9 تاريخ 29/4/2014 بينما قيد طلب المرشحة الحلاق في سجلها الخاص تحت رقم 8 تاريخ 29 /4/ 2014 في حين قيد طلب المرشح ناصر تحت رقم 10 تاريخ 29 /4/ 2014 وطلب المرشح موسى في سجلها الخاص تحت رقم 11 تاريخ 29 /4/ 2014 وأنه استنادا لأحكام دستور الجمهورية العربية السورية وقانون المحكمة الدستورية العليا وقانون الانتخابات العامة فإن المحكمة تعلم مجلس الشعب بواقعة ترشح كل من ونوس والحلاق وناصر وموسي لمنصب رئاسة الجمهورية العربية السورية ليتسنى لاعضاء مجلس الشعب أخذ العلم بذلك لممارسة حقهم الدستوري فيما اذا رغبوا في تأييد المرشحين المذكورين.

وأشار اللحام إلى أن مجلس الشعب تلقى أيضا كتابا من المرشح ونوس يعلن فيه تقديمه طلب ترشيح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية مع الوثائق المطلوبة قانونا لدى المحكمة الدستورية العليا ويبين فيه أن رئيس المحكمة الدستورية العليا القاضي عدنان زريق زوده بكتاب خطي رسمي بهذا الخصوص.

وبين اللحام أن المرشح ونوس طلب اعلام أعضاء مجلس الشعب بواقعة الترشح آملا بأن يحظى بتأييدهم في ذلك.

وكان مجلس الشعب تلقي من المحكمة الدستورية العليا قبل ذلك اشعارات بتقدم كل من ماهر عبد الحفيظ حجار وحسان النوري وسوسن الحداد وسمير معلا ومحمد فراس رجوح وعبد السلام سلامة والدكتور بشار حافظ الأسد بطلبات الترشح إلى منصب رئاسة الجمهورية العربية السورية.

وتستقبل المحكمة الدستورية العليا طلبات الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية ضمن المهلة المحددة قانونيا التي أعلن عنها رئيس مجلس الشعب من تاريخ 22 نيسان 2014 وحتى نهاية دوام يوم الخميس الواقع في 1 أيار 2014.

ووفقا لاحكام الدستور وقانون الانتخابات العامة يقدم طلب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية إلى المحكمة الدستورية العليا ويسجل في سجل خاص وذلك خلال مدة عشرة ايام من تاريخ اعلان الدعوة لانتخاب الرئيس ولا يقبل طلب الترشيح الا اذا كان طالب الترشيح حاصلا على تأييد خطي لترشيحه من خمسة وثلاثين عضوا على الاقل من اعضاء مجلس الشعب ولا يجوز لعضو مجلس الشعب ان يمنح تأييده الا لمرشح واحد.

وتابع المجلس مناقشة مواد مشروع القانون المتضمن تعديل بعض مواد القانون رقم 2 لعام 2006 الناظم لمهنة نقابة مقاولي الانشاءات فأقر المادتين 44 و 45 من مشروع القانون والمتعلقتين بحقوق وواجبات الاعضاء كتسديد الرسوم النقابية المقررة واعلام النقابة عن الاعمال التي يقومون بتنفيذها.

وأحال المجلس اسئلة الاعضاء الخطية إلى مراجعها المختصة عن طريق رئاسة مجلس الوزراء.

ورفعت الجلسة إلى الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم الاربعاء.

حضر الجلسة وزير الاشغال العامة المهندس حسين عرنون ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب الدكتور حسيب شماس.

** ** **

أعضاء مجلس الشعب يتابعون ممارسة حقهم الدستوري

في تأييد مرشحيهم لانتخابات رئاسة الجمهورية العربية السورية

دمشق - سانا:

تابع أعضاء مجلس الشعب أمس ممارسة حقهم الدستوري في تأييد مرشحهم لانتخابات رئاسة الجمهورية العربية السورية.

وتنص الفقرة ب من المادة 32 من قانون الانتخابات العامة على أن يعلم طالب الترشيح عن رغبته في ترشيح نفسه إلى انتخابات رئيس الجمهورية العربية السورية لمجلس الشعب كي يتسنى لعضو مجلس الشعب اختيار المرشح الذي يرغب بتأييد ترشيحه.

كما نصت الفقرة ب من المادة 34 من القانون ذاته على أنه لا يقبل طلب الترشيح الا اذا كان طالب الترشيح حاصلا على تأييد خطي لترشيحه من خمسة وثلاثين عضوا على الاقل من أعضاء مجلس الشعب ولا يجوز لاي من هؤلاء الاعضاء أن يؤيد أكثر من مرشح واحد لرئاسة الجمهورية العربية السورية.

وأشار عضو مجلس الشعب حسين حسون في تصريح لسانا عقب ممارسة حقه الدستوري في تأييد مرشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية العربية السورية إلى أن هذا الاستحقاق الدستوري المهم يأتي خطوة متقدمة نحو الديمقراطية الحقيقية في ظل التعددية السياسية والحراك الشعبي الفاعل بين أطياف الشعب السوري كافة ولاسيما أن سورية تمر بظروف استثنائية وتحديات بالغة الصعوبة والتعقيد في ظل الحرب الكونية التي تشن ضدها.

وأضاف حسون: ان الشعب السوري اليوم أكثر اصرارا وتصميما من أي وقت مضى على المضي قدما في مواصلة النضال والتحدي ليبرهن للعالم أجمع بأن الحرية والديمقراطية تبدأ من دمشق منبع التاريخ والحضارة والسلام والاسلام مؤكدا ان رئيس سورية القادم يجب أن يتمتع بفكر نير وقوة الارادة والعزيمة وسعة الافق وزنة العقل والقدرة على اتخاذ القرارات الصعبة في الظروف الصعبة ويعيد الامن والاستقرار إلى ربوع الوطن.

وأشارت عضو مجلس الشعب ايمان بابلي إلى ان الشعب السوري يعول كثيرا على اعضاء مجلس الشعب في انجاح هذا الاستحقاق الدستوري المهم وان ما تشهده سورية اليوم يشكل منعطفا تاريخيا باعتباره أول انتخابات رئاسية في تاريخ وطننا الحديث.

وأكدت بابلي ان تقدم سيدات إلى انتخابات رئاسة الجمهورية دليل على استمرار سورية بنهجها الديمقراطي الحضاري الذي ميزها لعقود طويلة وخاصة ان دستور سورية الذي اقره الشعب السوري ينص على المساواة في الحقوق والواجبات سواء للرجل أو المرأة.

بدوره لفت عضو مجلس الشعب سهيل فرح إلى أن عملية تأييد مرشحي رئاسة الجمهورية التي يقوم بها أعضاء المجلس تتم وفق أصول الدستور والقانون ووفق أسس الديمقراطية الحقيقية التي يطمح اليها جميع أبناء الشعب السوري مؤكدا أن رئيس سورية القادم هو القادر على ضمان وحدة البلاد وسلامتها في مواجهة أي عدوان خارجي والمتمسك بنهج سورية القومي والعروبي المقاوم.

وأشار عضو المجلس أحمد هلال إلى أن سورية تمر بمرحلة مهمة وواجب على كل مواطن انجاح هذا الاستحقاق الدستوري المهم سواء في الترشح أو انتخاب من يمثلهم لمنصب رئاسة الجمهورية العربية السورية مؤكدا أن الشعب السوري سيختار رئيسه القادر على تحقيق طموحاته وآماله في اعادة الامن والاستقرار إلى ربوع الوطن وحماية سيادة سورية واستقلال قرارها الوطني.

** ** **

اللجنة القضائية العليا للانتخابات تسمّي لجانها الفرعية والانتخاب بموجب الهوية الشخصية

دمشق-سانا - علي اسماعيل:

عقدت اللجنة القضائية العليا للانتخابات اجتماعها الأول اليوم في المعهد القضائي بدمشق لتصبح في حالة انعقاد دائم حتى إتمام الاستحقاق الدستوري لانتخاب رئيس الجمهورية العربية السورية.

وبين رئيس اللجنة القاضي هشام الشعار خلال الاجتماع أن اللجنة اتخذت قرارا بتسمية اللجان الفرعية في المحافظات من خيرة القضاة المعروفين بالكفاءة والعلم والنزاهة والحيادية.

ولفت إلى أن اللجنة قامت بتصدير كتاب إلى وزارة الداخلية بناء على قانون الانتخابات العامة للتأكد من تدقيق السجل الانتخابي لهذا العام وتحديثه وموافاة اللجنة بما يشعر بتدقيق السجل لمعرفة من يحق له الانتخاب ومن لا تتوافر فيه شروط الانتخاب.

وأضاف الشعار "أن انتخاب رئيس الجمهورية يتم بموجب الهوية الشخصية" لافتا إلى أن اللجان الفرعية في المحافظات تحدد مع المحافظين المراكز الانتخابية وتقوم بجولات على هذه المراكز لتنظيم سير العملية الانتخابية.

وأشار الشعار إلى أن أسماء السوريين المقيمين خارج الأراضي السورية مدونة في السجل الانتخابي ويحق لهم الانتخاب بموجب جواز السفر المختوم مضيفا " أنه لا يوجد شيء يمنع من غادر البلاد بصورة غير شرعية من القدوم والإدلاء بصوته داخل الأراضي السورية في المراكز الحدودية". ولفت الشعار إلى أن أي شخص يحق له الحضور إلى المراكز الانتخابية ومراقبة العملية الانتخابية ويحق لوسائل الإعلام نقلها مباشرة من أي مركز مؤكدا أن اللجنة تقف على مسافة واحدة من المرشحين كافة وحريصة على تطبيق القانون وعدم إحداث أي خرق.

وتم تشكيل اللجنة القضائية العليا للانتخابات من القضاة الأصلاء .. هشام ممدوح الشعار وخليل ذيب فرنسيس وكامل نايف فاهمة وآمنة أحمد الشماط وزياد يوسف الحمود الياسين ورضا سليمان موسى

وعبد المجيد محمد عصام المصري والقضاة الاحتياط سفيان اسماعيل جوخدار وعبدو حسن شهلا ومنيرة زكي واسطي وحيدر حمزة رحمة وزياد ايليا أبو زيدان ومحمد جمال الدين محمد رجائي الخطيب ومحمد مضحي الشمالي.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية